الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٦١

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إميليو (قبرص).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠ .

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/69/L.21 و A/69/L.22 و A/69/L.23 و A/69/L.24)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات الواحد تلو الآخر، أود أن أذكّر الأعضاء بأنه سيكون لديهم فرصة لتعليل تصويتهم بشأن جميع مشاريع القرارات الأربعة، قبل وبعد البت في جميع تلك القرارات.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد سانفيليبو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يرغب الاتحاد الأوروبي في شكر الوفد الفلسطيني على نجاح مفاوضاتنا بخصوص عدد من مشاريع القرارات التي ستبت فيها الجمعية العامة. وبناء على تلك المفاوضات، يرغب الاتحاد الأوروبي في تأكيد نمطه تصويته الموحد على مشاريع القرارات تلك. ونود الآن أن نسجل بأن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يعتبرون، فيما يتعلق بجميع القرارات التي اعتمدت خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، بأنه كلما ذكر مصطلح ”حكومة فلسطينية“، فإن ذلك يشير إلى السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام مصطلح ”فلسطين“ في أي من تلك القرارات لا يمكن تفسيره بأنه اعتراف بدولة فلسطين، ويستخدم دون المساس بالمواقف الفردية للدول الأعضاء تجاه هذه المسألة، وبالتالي تجاه مسألة صحة الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات المشار إليها في تلك القرارات.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

وأخيرا، فإن الاتحاد الأوروبي ككل لم يقدم توصيفا قانونيا لمصطلح ”التشريد القسري“ المستخدم في عدد من مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٣٦ و ٥١.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في غضون بضع دقائق، ستصوِّت الجمعية على سلسلة من مشاريع القرارات التي لم توجَد إلاَّ لتشويه سمعة إسرائيل ونزع الشرعية عنها. وكما تفعل إسرائيل كل سنة، فإنها ستصوِّت ضد مشاريع القرارات لأنها بالية بقدر ما هي شائنة. وهناك بلدان لا تُحصى تواجه ظروفاً اقتصادية قاسية في الداخل، لكنها تنجح في إيجاد الموارد لهيئات الأمم المتحدة التي تموِّل التحريض المعادي لإسرائيل وتشويه سمعتها ونزع الشرعية عنها. لقد وجد المجتمع الدولي التمويل لإنشاء موقع شبكي لمنبر الأمم المتحدة من أجل فلسطين (unpfp.un.org). والموقع يدعو إلى مقاطعة إسرائيل والمنتجات الإسرائيلية. وفي كل سنة، تُنفِق الأمم المتحدة أكثر من ٦ ملايين دولار على شعبة حقوق الفلسطينيين، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين. وفي كل سنة، يسأل وفد بلدي عمَّا تفعله كلٌّ من هذه المؤسسات، وما برحنا ننتظر إجابة.

لقد أعلنت الجمعية عام ٢٠١٤ ليكون السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وإذ توشك السنة على النهاية، لا بدَّ أن أسأل ما الذي تحقق. هل سنة التضامن حفَّزت السلطة الفلسطينية على إجراء انتخابات أخيراً؟ كلا، مطلقاً. هل سنة التضامن ألهمت السلطة الفلسطينية لإعداد شعبها للسلام؟ كلا، على الإطلاق. هل سنة التضامن جعلتنا أقرب إلى السلام؟ إننا بعيدون عنه. فينبغي لكلِّ أولئك الذين يزعمون الوقوف إلى جانب السلام أن يسألوا عمَّا يصوِّتون من أجله – التضامن مع إدامة النزاعات، التضامن مع ثقافة الكراهية والتحريض، التضامن مع الإجراءات الانفرادية بدل المفاوضات المباشرة؟

وسأختم كلمتي بقول ما يلي – ليس هناك وضوح أخلاقي في هذا التصويت من أجل التضامن. وأقول لزملائي ما يلي – حين يصوِّتون اليوم، ينبغي أن يصوِّتوا للمنطق والمسؤولية. ينبغي أن ينظروا في مشاريع النصوص المعروضة عليهم، ثم يسألوا أنفسهم: هل سيواصلون تقليد القرارات الشكلية، أم أنهم سيتخذون موقفاً ويسعون إلى حلول دائمة؟ وإنني أدعو الجمعية إلى التصويت ضد هذه القرارات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

تبتُّ الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/69/L.21، A/69/L.22، A/69/L.23 و A/69/L.24.

ننتقل أولاً إلى مشروع القرار A/69/L.21، بعنوان ”اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الوارد ذكرها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدِّمي مشروع القرار A/69/L.21: بروني دار السلام، دولة بوليفيا متعددة القوميات، غيانا، فييت نام والنيجر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلِب إجراء تصويت مسجَّل.

أُجري تصويت مسجَّل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني

دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غينيا، غيانا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت :

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتُمِد مشروع القرار A/69/L.21 بأغلبية ٩٤ صوتاً مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٥٦ عضواً عن التصويت (القرار ٢٠/٦٩).

[بعد ذلك، أبلغ وفدا دولة بوليفيا متعددة القوميات والسودان الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدَين.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/69/L.22، بعنوان ”شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الوارد ذكرها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدِّمي مشروع القرار A/69/L.22: بروني دار السلام، دولة بوليفيا متعددة القوميات، غيانا، والنيجر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلِب إجراء تصويت مسجَّل.

أُجري تصويت مسجَّل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، الكونغو،

كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو،

اعتُمِد مشروع القرار A/69/L.22 بأغلبية ٩١ صوتاً مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٥٩ عضواً عن التصويت. (القرار ٢١/٦٩).

[بعد ذلك، أبلغ وفدا دولة بوليفيا متعددة القوميات والسودان الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدَين.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/69/L.23، بعنوان ”البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الوارد ذكرها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدِّمي مشروع القرار A/69/L.23: بروني دار السلام، بيلاروس، جمهورية بوليفيا متعددة القوميات، غيانا والنيجر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلِب إجراء تصويت مسجَّل.

أُجري تصويت مسجَّل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل،

بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت :

الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، هندوراس، مدغشقر، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، توغو، تونغا، فانواتو.

اعتُمِد مشروع القرار A/69/L.23 بأغلبية ١٤٧ صوتاً مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٢/٦٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.24، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى البلدان المذكورة في مشروع الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي A/65/L.86: بروني دار السلام، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، غيانا، قيرغيزستان والنيجر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك،

جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أستراليا، الكاميرون، هندوراس، مدغشقر، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، تونغا، فانواتو

اعتُمد مشروع القرار A/69/L.24 بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل ٦ أصواتن مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويتن القرار ٢٣/٦٩.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، هل لي أن أُذكِّر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): على غرار جميع الحاضرين في قاعة الجمعية، نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة المتقلبة في الشرق الأوسط. وقد بذلت الولايات المتحدة جهودا جبارة، لا سيما خلال فترة العام ونصف العام الماضية، بغية العمل مع الأطراف لتمهيد السبيل صوب التوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي عن طريق المفاوضات، يُمَكِّن الدولتان من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وفي ذلك السياق، ما زالت الولايات المتحدة تشعر ببالغ الانزعاج إزاء العدد المتكرر وغير المتكافىء من قرارات الجمعية العامة الانفرادية المُنَدِّدَة بإسرائيل – ومجموعها ١٨ قرارا هذا العام. إن ذلك النهج الانفرادي بصورة صارخة يُضر بآفاق إحلال السلام بتقويض الثقة بين الأطراف وتقويض نوع الدعم الدولي الحاسم من أجل إحلال السلام. وتتحمل جميع الأطراف في النزاع مسؤوليات مباشرة عن إنهائه، ونحن نشعر بخيبة الأمل إزاء استمرار أعضاء الأمم المتحدة في خصّ إسرائيل بالذكر بدون الإقرار بالمسؤوليات والخطوات الصعبة التي يجب أن تتخذها الأطراف كافة. وتلك القرارات الانفرادية وغير المتوازنة تتسبب في انتكاس جهودنا الجماعية لإحراز التقدم صوب تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط، وتؤثر على المصداقية المؤسسية للأمم المتحدة.

وضمن هذه القرارات السنوية التي تختص بالذكر على نحو مجحف بلدا واحدا وتفتقر إلى التوازن باستمرار، هناك ثلاثة

قرارات تثير انزعاج الولايات المتحدة بصورة خاصة، وتتعلق بشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وتلك القرارات تجدد ولايات هيئات تابعة للأمم المتحدة أنشِئَت قبل عقود، مما يتسبب في إهدار موارد قَيِّمة وتعزيز تصور تحيز الأمم المتحدة المنهجي ضد إسرائيل. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تقيم فعالية دعم تلك الهيئات وتمويلها.

وأود أن أضيف بأن معارضتنا المتواصلة للنص المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس والجولان المحتل، والذي سيُطرَحُ للتصويت عليه في الجمعية في الشهر المقبل، ينبغي ألا تُفَسَّرّ أنها تعني أننا نؤيد النشاط الاستيطاني. بل على العكس من ذلك، إننا نرفض بأشد العبارات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. فالمستوطنات غير شرعية؛ وهي تؤثر على أمن إسرائيل وعلى آمال السلام.

إن استمرار النشاط الاستيطاني يتناقض مع هدف إسرائيل المعلن، المتمثل في التفاوض على الوضع النهائي مع الفلسطينيين، ولا يتسق مع خطط بناء آلاف الوحدات السكنية الإضافية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد أكدنا بوضوح أن هذا الإجراء لا يؤدي سوى إلى التسبب في تنديد المجتمع الدولي، وتسميم الأجواء – ليس فقط مع الفلسطينيين، ولكن أيضا مع الحكومات العربية ذاتها التي تقول الحكومة الإسرائيلية أنها تريد إقامة علاقات معها –، وتقويض احتمال التوصل إلى اتفاق سلمي مع الفلسطينيين عن طريق المفاوضات. وقد اتخذ الطرفان خطوات غير مجدية سلبية قوضت آخر جولة من المفاوضات على الوضع النهائي. وقد أسهم نطاق وتوقيت أنشطة إسرائيل الاستيطانية إسهاما كبيرا في تآكل الثقة بين الطرفين.

وتتفق الولايات المتحدة تماما على الضرورة الملحة لتسوية النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين استنادا إلى حل الدولتين وترتيب ينشيء على نحو نهائي دولة فلسطين القابلة للبقاء والمستقلة والمتصلة جغرافيا. وقد استثمرنا قدرا هائلا من الجهود والموارد سعيا إلى ذلك الهدف المشترك، ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يتعين على الطرفين تسوية النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة. وإذا كان الطرفان راغبين في اتخاذ تلك الخطوة ومستعدين لذلك، فإننا على استعداد لدعمهما مواصلة بذل جهودنا للدفع بقضية السلام.

وختاما، على الرغم من أن الولايات المتحدة ترفض رفضا لا لبس فيه المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، فإن ذلك لا يبرر قرارات الجمعية العامة المتكررة وغير المتكافئة والانفرادية المُنَدِّدَة بإسرائيل، والتي لا تنهض بجهودنا الجماعية لتعزيز التسوية السلمية للنزاع.

السيد نيو إك بينغ مارك (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم تعليلا للتصويت بعد اعتماد القرارات ٢٠/٦٩، ٢١/٦٩، ٢٢/٦٩ و ٢٣/٦٩.

لقد صوتت سنغافورة مُؤيدةً للقرار ٢٠/٦٩ على أساس أن الإشارة في الفقرة ٢ إلى ”التوصل ...إلى الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧“ ينبغي ألا تُفَسَّرّ بالطريقة ذاتها الواردة في الفقرة ١ من القرار ٢٣/٦٩، أي

> ”الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت. وبذلك تكون الجمعية العامة قد

اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

البند٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروعا القرارين (A/69/L.25 و A/69/L.26)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تبت الجمعية في مشروعي القرارين الواحد تلو الآخر، أود أن أذكر الأعضاء بأن الفرصة ستتاح لهم لتعليل تصويتهم على مشروعي القرارين قبل وبعد البت فيهما.

تبتُّ الجمعية الآن في مشروعَي القرارين A/69/L.25، المعنون ''القدس''، وA/69/L.26، المعنون ''الجولان السوري''. ننتقل أولاً إلى مشروع القرار A/69/L.25.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة لعامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدِّمي مشروع القرار A/69/L.25: بروني دار السلام ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والنيجر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلِب إجراء تصويت مسجَّل.

أُجري تصويت مسجَّل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، مدغشقر، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، توغو، تونغا، فانواتو

اعتُمِد مشروع القرار A/69/L.25 بأغلبية ١٤٤ صوتاً مقابل ٦، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٤/٦٩).

[بعد ذلك، أبلغ وفد الصين الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/69/L.26.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدِّمي مشروع القرار A/69/L.26: بروني دار السلام ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والنيجر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلِب إجراء تصويت مسجَّل.

أُجري تصويت مسجَّل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا،

سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتُمِد مشروع القرار A/69/L.26 بأغلبية ٩٩ صوتاً مقابل ٦، مع امتناع ٥٧ عضواً عن التصويت (القرار ٢٥/٦٩)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أود أن أذكِّر الوفود بأنَّ تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد لوبس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني أن أتكلم بالنيابة عن وفدي الأرجنتين والبرازيل لتعليل تصويتنا، كما فعلنا في السنوات السابقة، بشأن القرار المتعلق بالجولان السوري (القرار ٢٥/٦٩)، الذي اتخذته الجمعية العامة للتوّ. لقد صوتت البرازيل والأرجنتين مؤيدتين للقرار لأننا نعتقد أنَّ طابعه الأساسي مرتبط بعدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة. والفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أرض دولة ما أو سلامتها.

وفي الوقت نفسه، أريد أن أوضح موقف وفدينا إزاء الفقرة ٦ من القرار. فتصويتنا لا يحكم مسبقاً على مضمون تلك الفقرة، ولا سيما الإشارة إلى ”خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧“. والبرازيل والأرجنتين تعتقدان أنه من المهم إحراز تقدم في البحث عن حلٍّ للمسار السوري – الإسرائيلي من نزاع الشرق الأوسط، بغية إنهاء احتلال مرتفعات الجولان. لذا، فإنني، بالنيابة عن حكومتَي البرازيل والأرجنتين، أؤكد مجدداً أهمية استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل نهائي للحالة في الجولان السوري، عملاً بقرارَي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد، تعليلاً للتصويت.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية للإدلاء ببيان.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يعبِّر وفد بلادي عن عميق التقدير وصادق العرفان لاعتماد الجمعية العامة مجدداً، ودون انقطاع منذ عام ١٩٨١، لمشروع القرار المعنْوَن ”الجولان السوري“، والوارد هذا العام في الوثيقة A/69/L.26، ومشاريع القرارات الأخرى المُدرجة في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال، ”الحالة في الشرق الأوسط“، والبند ٣٦ من جدول الأعمال، ”قضية فلسطين“.

إنَّ استمرار غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في دعم هذه القرارات، إنما يعبِّر عن تشبُّثها بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وعن رفضها للاحتلال الأجنبي ودعمها لحقِّنا غير المنقوص في استعادة أراضينا المحتلة من قِبَل إسرائيل منذ الخامس من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. ولا غرو في أنَّ التصويت لصالح تلك القرارات وبأغلبية ساحقة يرسل رسالة دولية واضحة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنَّ الاحتلال والقتل وسياسات التوسع والعدوان والتمييز العنصري وبناء المستوطنات وفرض الأمر الواقع وضمّ أراضي الغير بالقوة، هي كلها ممارسات مرفوضة، وتنتهك المواثيق والأعراف الدولية، وفي مقدِّمتها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ولذلك، فإنَّ مآل جميع تلك الممارسات هو الشجب والاستنكار من جانب جميع الحريصين على رفْع شأن القانون الدولي.

أكرر شكر بلادي سوريا لجميع الدول التي تبنَّت مشروع القرار المعنون ”الجولان السوري“، والدول التي صوَّتت مؤيدة له. وأؤكد دعوة بلادي إلى تحقيق السلام العادل والشامل على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات الدولية المعروفة. وأؤكد أيضاً على إصرار سوريا، حكومة وشعباً،

إصراراً لا يتزعزع على تحرير الجولان كاملاً، حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، من الاحتلال الإسرائيلي وتطهيره من المستوطَنات والمستوطِنين بكافة الوسائل التي يضمنها القانون الدولي الذي نجتمع هنا تحت قبَّته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن دولة فلسطين للإدلاء ببيان.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للأعضاء الخمسة الذين قدموا قراراتنا، وأولئك الذين عرضوها ولجميع البلدان التي صوتت لصالحها. نحن نعتقد أن هذا يبعث برسالة قوية جدا من الجمعية العامة والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء من أجل العدالة والسلام والحل القائم على وجود دولتين.

وفي هذا الصدد، نحن نكن أعظم الاحترام لقرار جميع البلدان بممارسة حقها السيادي في اتخاذ القرارات التي تنهض بقضية العدالة والسلام. ونحترم قرارات جميع البلدان، حتى تلك التي لم تصوت لصالح القرارات. أعتقد أن أولئك الذين يهاجمون دون احترام البلدان الأخرى أو الذين تمادوا إلى حد القول إن الجمعية العامة تصوت كقطيع من الأغنام لا يحترمون روح تعددية الأطراف أو الديمقراطية أو الرأي الجماعي للمجتمع الدولي. ويسعدنا أن نقف في معسكر التاريخ واحترام القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة.

ونأمل أن يغير أولئك الذين يعتقدون أن هذه القرارات لا تخدم نظرتهم الضيقة للطريقة التي ينبغي أن تسير بها الأمور في منطقتنا رأيهم. نحن نعتقد أن هذه الرسالة القوية من الجمعية العامة تعلي شأن القانون الدولي. نحن نعمل على إعلاء شأن القانون الدولي، وهذا هو جوهر ما تمثله الأمم المتحدة، على النحو المبين في ميثاقها.

ويسرنا أيما سرور أن الجمعية العامة مرة أخرى هذا العام أيدت بقوة جميع قراراتنا، التي تتناول التفاصيل الدقيقة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقنا في تقرير المصير واستقلال دولتنا. نحن ملتزمون تماما برؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وسكينة. إن أردنا تحقيق الرغبة التي أجمع عليها جميع الأعضاء في الحل القائم على وجود دولتين، والذي يتطلب من الدولة التي تحتل أرض أخرى أن تنسحب منها حتى يتسنى أن تصبح دولتنا مستقلة، بما يمكننا من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. إن الذين يقولون إن المسألة ليست مسألة دولتين لا يقولون، في هذا الصدد، الحقيقة. المسألة في جوهرها هي الحل القائم على وجود دولتين وإنهاء الاحتلال من أجل تحقيق هذا الهدف. ونحن ملتزمون به على الرغم من الألم الشديد الذي نعانيه، خاصة في قطاع غزة وفي أجزاء أخرى من الأرض المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية.

بالرغم من الألم، لن يغيب عن نظرنا الهدف المتمثل في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. سنواصل، مع الجمعية العامة، التحرك في ذلك الاتجاه إلى أن نرى – ونأمل أن يكون قريبا، نهاية الاحتلال واستقلال دولتنا، دولة فلسطين، في جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتسوية عادلة لمسألة اللاجئين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣). سوف نواصل العمل. لقد غرست الجمعية العامة الأمل في شعبنا بالرسالة القوية التي بعثتها اليوم، وسوف نواصل السير معا في اتجاه السلام إلى أن يكون لدينا دولتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، دولة فلسطين ديمقراطية ومتصلة جغرافيا وقادرة على البقاء إلى جانب دولة إسرائيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب عدة ممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم في ممارسة لحق الرد على بعض البيانات التي أدلي بها خلال هذه المناقشة.

إسرائيل ليست الشيء الخطأ في الشرق الأوسط. إسرائيل هي الشيء الصحيح في الشرق الأوسط. لذا دعونا نتكلم عن المشاكل الحقيقية في منطقتنا عندما نتكلم عن الحالة في الشرق الأوسط.

وقف ممثل لبنان، في هذه القاعة بالأمس (انظر A/69/PV.59) واتهم إسرائيل بانتهاك قرارات مجلس الأمن، على الرغم من أن دولته سمحت لحزب الله بالسيطرة على جنوب لبنان وتخزين ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ من القذائف والصواريخ في المناطق المأهولة بالسكان. لا يحتاج المرء لأن يعمل لحساب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ليكتشف ذلك. وتباهى، مسؤول كبير في حزب الله، نعيم قاسم، قبل يومين فحسب بأن حزب الله يملك قذائف إيرانية الصنع بالغة الدقة. ذلك انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٩٢٩ (٢٠١٠). أعتقد أنه يمكننا الاتفاق على أن تهريب الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية وانتهاك حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن هو المشكلة الحقيقية فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

واستخدم ممثل المملكة العربية السعودية (انظر A/69/PV.59) هذا المنتدى لاتهام بلدي بانتهاك حقوق الإنسان وانتهاك حرية الدين، على الرغم من أن المملكة تنفذ حكم الإعدام في كل من يجرؤ على استيراد الإنجيل المسيحي، وتحظر دخول غير المسلمين إلى مدن بأكملها، وقطعت رؤوس ٧٠ شخصا حتى الآن هذا العام وحده. أعتقد أنه يمكننا الاتفاق على أن قطع رؤوس الناس هو المشكلة الحقيقية في الشرق الأوسط.

وقف ممثل باكستان بغطرسة في الجمعية يوم أمس (انظر A/69/PV.59)، يقول ما يجب على إسرائيل أن تفعل. دعونا نتكلم عما يجب أن تفعله باكستان أيضا. يجب على باكستان مكافحة الفصائل الإسلامية المتشددة في باكستان وفي الحكومة الباكستانية. أصبحت باكستان أبرز مؤسسة تعليمية إرهابية وجهادية في العالم. أعتقد أنه يمكننا الاتفاق على أن إفراز آلاف الإسلاميين المتطرفين من أنصار العنف هو المشكلة الحقيقية فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

في وقت سابق اليوم، قال ممثل قطر الكثير عن غزة (انظر A/69/PV.60). ويبدو أن دولة قطر لم تجد غضاضة في نسيان أن كل صاروخ أطلق من غزة وأن كل نفق إرهابي يمكن أن يحمل لافتة تقول ”تسنى ذلك بواسطة أمير دولة قطر“. أعتقد أنه يمكننا الاتفاق على أن الدول الراعية للإرهاب هي المشكلة الحقيقية فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

اليوم وجه ممثل ليبيا سلسلة من الاتهامات ضد إسرائيل (انظر A/69/PV.60). وإذ استمع إليه، كان علي أن أتساءل أي حكومة أو جماعة من الحكومات والجماعات التي تسيطر على الأراضي الليبية يمثلها ذلك الممثل. أعتقد أنه يمكننا الاتفاق على أن الدول المنهارة هي المشكلة الحقيقية فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

أخيرا، من الجدير بالملاحظة أن الممثل السوري يعتقد مرة أخرى أنه في مركز يسمح له بتوجيه المواعظ إلى الآخرين في هذه القاعة. أصبحت سوريا خبيرة في إلقاء اللوم على غيرها لما تعاني من مشاكل. إن المسؤولية عن الأزمة الإنسانية الجارية في الجمهورية العربية السورية، وقتل ٠٠٠ ٢٢٠ مواطن سوري تقع على عاتق الحكومة السورية وحدها. إن إلقاء اللوم على إسرائيل في إجلاء قوات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من منطقة الفصل لا يعدو كونه تحريف للتاريخ. حقيقة الأمر هي أن الجيش السوري فر أمام تقدم مقاتلي جبهة النصرة، تاركا قوات القوة دون حماية ومعرضة للخطر.

وإدراكا منها للخطر، فتحت إسرائيل بواباتها ووفرت الملاذ الآمن لقوة الأمم المتحدة. وأعتقد أننا يمكن أن نتفق

على أن نظام الأسد الإرهابي الوحشي في سوريا يمثل المشكلة الحقيقية في ما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

السيد ديبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرد على الإشارة إلى بلدي التي وردت للتو على لسان ممثل النظام الإسرائيلي.

بدعوى بيان المشاكل الحقيقية في المنطقة، حاول ممثل النظام الإسرائيلي صرف الانتباه عن المشكلة الحقيقية للمنطقة، ألا وهي، السياسات الإجرامية والفظائع البشعة التي يرتكبها نظام بلده. وتظهر السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني أن النظام يواصل بل ويكثف جرائمه البشعة بحق الشعب الفلسطيني الأعزل المقهور. ويشمل ذلك، في جملة أمور، تكثيف الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية والعنف الواسع النطاق ضد الفلسطينيين والحصار المدمر المفروض على قطاع غزة والبناء غير القانوني لجدار الفصل العنصري والأثر المدمر للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في القدس وحوادث السجن الجماعي للفلسطينيين والاحتجاز الإداري وهدم المنازل بصورة روتينية وما ينجم عن ذلك من تشريد للفلسطينيين، وهذا ليس سوى غيض من فيض.

إن المشكلة الحقيقية في المنطقة هي الاحتلال. وقد صوت بلدي اليوم مؤيدا للقرارات المتخذة في إطار البندين ٣٥ و ٣٦ من جدول الأعمال، المتعلقين بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، لإظهار التضامن مع الشعب الفلسطيني. وتواصل إيران التشديد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتعتقد أن حل الأزمة الفلسطينية لن يتحقق إلا إذا استُعيدت هذه الحقوق بالكامل. ونظرا لعدم إيلاء الاهتمام للأسباب الجذرية للمشكلة، ظل الصراع بلا حل طوال أكثر من ستة عقود. والسلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إنهاء احتلال النظام الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): شكرا، السيد الرئيس، على إعطائي الكلمة للرد على الادعاءات والمزاعم التي جاءت على لسان ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

من الواضح أن ممثل سلطات الاحتلال وبعد أن سمع كل هذا الكم من الإدانات لسياسات إسرائيل العدوانية وبعد التأييد الكبير لمشاريع القرارات التي صوتنا عليها للتو، لم يجد سبيلا للخروج من هذا المأزق إلا بتوجيه الاتهامات وكيل الادعاءات الفارغة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي لم يسلم منها حتى دول تُعتبر داعمة تاريخيا لإسرائيل.

إن ما قاله وفد بلدنا في البيان الذي ألقاه وما قاله باقي وفود الدول الأعضاء في هذه القاعة اليوم ليس محاضرات، كما يدعي ممثل سلطات الاحتلال، بل هي حقائق مثبتة في تقارير الأمم المتحدة المختلفة ومُعترف بها من قبل مسؤولي هذه المنظمة الدولية. وإذا كان ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا يستطيع فهم هذه الحقائق، فهو يحتاج عندها فعلا إلى عدة محاضرت وليس محاضرة واحدة في القانون الدولي وفي ميثاق الأمم المتحدة. وعلى ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أن يخرج من القوقعة التي يعيش في داخلها ليشاهد الحقائق الموثقة المتعلقة بانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك سياسات الاحتلال وضم أراضي الغير بالقوة.

تتذرع قوات الاحتلال الإسرائيلي بالدواعي الإنسانية، ما تسميه مساعدات إنسانية، لتسويغ قيامها بتقديم المساعدة والعلاج لأفراد المجموعات الإرهابية في منطقة الفصل في الجولان. إلا أنه من البديهي أن الدواعي الإنسانية لا يمكن أن تشمل علاج إرهابيين تابعين لتنظيم القاعدة، ومن ثم إعادتهم إلى منطقة الفصل بعد علاجهم ليتابعوا أنشطتهم الإرهابية التي تعرض حياة المدنيين وقوات حفظ السلام للخطر. تخيلوا أن تقوم دولة ما بمعالجة جرحى ”داعش“ في مشافيها، ومن ثم تقوم بإعادتهم إلى سوريا أو العراق ليتابعوا أنشطتهم الإرهابية

والإجرامية هناك، ومن ثم تأتي إلى هذه القاعة وتدعي بأنها تقدم مساعدات إنسانية وهدفها إنساني بحت. إن ما تقوم به إسرائيل في منطقة الفصل له اسم واحد، وهو مساعدة الإرهابيين. وبالمناسبة، فإن هذا الدعم الإسرائيلي للمجموعات الإرهابية في منطقة الفصل موثق في تقارير الأمين العام الأخيرة الصادرة بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، والتي أشارت بوضوح إلى أن إسرائيل تعالج أفراد المجموعات المسلحة كما أن القوة لاحظت قيام إسرائيل بتسليم هذه المجموعات صناديق مغلقة عبر خط الفصل.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أمارس أنا أيضا حقنا في الرد، ردا على التعليقات التي أدلى بها ممثل إسرائيل للتو.

إن باكستان في طليعة مكافحة الإرهاب. ونحن نكافح التطرف العنيف. ومن ثم، فإن الملاحظات التي أدلى بها ممثل إسرائيل لا مسوغ لها. وهي محاولة لصرف انتباه المجتمع الدولي والجمعية العامة عن المسألة الحقيقية التي نناقشها اليوم. وأعتقد أن ممثل إسرائيل قد نسي أن ما نحن بصدد مناقشته اليوم هو الشرق الأوسط، لا باكستان.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن أُضطر لأخذ الكلمة مرة أخرى. وسأتوخى الإيجاز.

ردا على البيان الإيراني الذي استمعنا إليه من فورنا، يتعين علي أن أقول إن التصريح الذي أدلى به نائب الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، والذي اقتبست منه للتو منقول عن وسائط الإعلام الإيرانية وأنه يتماشى مع التصريحات الأخرى التي أدلى بها في وقت سابق خلال عطلة نهاية الأسبوع مسؤولون كبار في قوات الحرس الثوري الإسلامي، والذين اعترفوا بأن إيران نقلت أسلحة إلى حزب الله في لبنان. ولا بد لي من القول بأن ممثل إيران لن يستطيع ببساطة إخفاء الحقيقة وراء عباراته البلاغية. وهذه هي الحقائق في ما يتعلق بإيران.

إن إيران تزعزع استقرار الشرق الأوسط. وإيران تنقل بصورة غير قانونية الأسلحة إلى وكلائها من المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط، سواء كانت حماس أو حزب الله أو غيرها الكثير من المنظمات.

ولا بد لي من الرد على ممثل سوريا الذي تكلم عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وسأكتفي بأن أكرر بعض الأرقام مرة أخرى. إننا نتكلم عن حوالي ٢٢٠ ٠٠٠ من الضحايا المدنيين الذين قتلهم النظام السوري؛ ونحن نتكلم عن ٧,٦ ملايين من المشردين داخليا؛ ونحن نتكلم عن ٣,٢ مليون لاجئ في سوريا، وكل ذلك نتيجة للفظائع التي ترتكبها الحكومة السورية، وعن ٢٢٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون يعانون من الجوع في المناطق التي تحاصرها القوات المسلحة للنظام.

ولذلك أرجو عدم توجيه المواعظ. ومرة أخرى، فإن إشارة الممثل السوري إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني ليست سوى عبث.

السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): آسف على أخذ الكلمة مرة أخرى، إلا أن ممثل سلطات الاحتلال يأبى إلا وأن يضلل هذه الجلسة بذكره لأرقام خيالية من بنات أفكاره. وأفهم انزعاج ممثل سلطة الاحتلال من إشارتي إلى مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فهذا شيء مفهوم في ظل أن إسرائيل لا تمت بِصِلة إلى هذه المبادئ، و لم تسمع عنها أصلا، وإلا لما كنا في هذه القاعة لمناقشة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

ليس لدى ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي سوى الاتهامات والادعاءات، وليس لدى سلطات الاحتلال التي يمثلها سوى سجلٍّ أسود من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وليس لديها سوى الأسلحة التي تقتل بها الشعب الفلسطيني والسوريين الرازحين تحت الاحتلال، وليس لديها سوى التعنت وتحدي الشرعية الدولية، وانتهاك ميثاق وقرارات

الأمم المتحدة. وليس لديها سوى الحصار والمستوطنات والاعتداءات والعدوان. هذا ما يمكن لإسرائيل أن تقدمه، وليس أي شيء آخر.

السيد ديبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة مرة أخرى ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل النظام الإسرائيلي.

ومن المؤسف أن ينتقد ممثل نظام – هو الراعي الرئيسي لإرهاب الدولة – الآخرين الذين يقدمون الدعم المعنوي إلى المقاتلين من أجل الحرية، الذين يكافحون ضد الاحتلال الأجنبي لوطنهم. ومن الواضح أن إثارة الادعاءات التي لا أساس لها ضد بلدي لا يمكن أن تبرر لذلك النظام أو تساعده على إخفاء تلك القائمة الطويلة من الجرائم والفظائع التي يرتكبها، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الاحتلال والعدوان والنزعة العسكرية وإرهاب الدولة، وتدبير اغتيال علماء الذرة الإيرانيين الأبرياء، علاوة على ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.